بعد ثلاث سنوات الحكومة تتراجع وتعيد موظفين أبعدوا عن الجمارك

تقرير تفتيشي يدين تقريراً رقابياً

عبد الهادي شباط

قرار لرئيس الحكومة يلغي قراراً سابقاً بصرف ٣ عناصر من الجمارك من الخدمة ونقل ٩ آخرين إلى العمل خارج المديرية العامة للجمارك.

وحسب القرار الجديد لرئيس الحكومة الذي اطلعت عليه «الوطن» سمح بعودة العناصر (٣) المصروفين من الخدمة لكن ليس إلى المديرية العامة للجمارك وإنما إلى ملاك وزارة المالية أو إحدى مديرياتها، وسمح القرار للعناصر الـ(٩) الذين تم نقلهم بناء على قرار سابق إلى خارج ملاك المديرية العامة للجمارك بالعودة إلى وظائفهم السابقة في مديرية الجمارك العامة.

وبالعودة لأصل الملف الذي تعود أحداثه للعام ٢٠١٨ على خلفية تحقيق فتحته مديرية الرقابة الداخلية في وزارة المالية وانتهت بموجبه إلى تحميل هؤلاء العناصر مخالفات وتجاوزات في أثناء قيامهم في التعامل مع إحدى القضايا الجمركية، وبناء عليه تم اقتراح قرارات الصرف من الخدمة والنقل خارج ملاك الجمارك من قبل إدارة الجمارك ووزير المالية في حينها.

وعن سبب تراجع رئاسة الحكومة عن قراراها السابق قال مصدر في وزارة المالية لـ«الوطن» إنه بعد مضي عدة أيام على قرار رئيس مجلس الوزراء بإعادة المنقولين خارج المديرية العامة للجمارك إلا أنه حتى الآن لم يتم تنفيذ القرار ولم تتم إعادة ملاك أي من العناصر التسعة الذين تم نقلهم في وقت سابق خارج المديرية العامة وبين أن القائمين على الرقابة الداخلية الذين حققوا في الموضوع في العام ٢٠١٨ وأدانوا عناصر الجمارك تم اتخاذ عقوبات بحقهم لعدم دقة التحقيقات في حينها.

وعلى التوازي لذلك سألت «الوطن» عن سبب تأخر صدور جداول التنقلات التي تجريها المديرية العامة للجمارك بشكل شبه دوري مع نهاية النصف الأول من كل عام أوضح مصدر في المديرية العامة أن إنهاء مهمة المدير العام السابق وتكليف مدير عام جديد سبب تأخراً في إصدار تقرير تفتيشي يوصي بالتراجع عن القرار السابق بصرف عدد منهم من الخدمة أو نقل الباقين خارج الملاك.

وفي المديرية العامة للجمارك أوضح أحد المديرين أنه بعد مضي عدة أيام على قرار رئيس مجلس الوزراء بإعادة المنقولين خارج المديرية العامة للجمارك إلا أنه حتى الآن لم يتم تنفيذ القرار ولم تتم إعادة ملاك أي من العناصر التسعة الذين تم نقلهم في وقت سابق خارج المديرية العامة وبين أن القائمين على الرقابة الداخلية الذين حققوا في الموضوع في العام ٢٠١٨ وأدانوا عناصر الجمارك تم اتخاذ عقوبات بحقهم لعدم دقة التحقيقات في حينها.

> تنقلات جديدة تشمل مختلف فئات العاملين في الضابطات الجمركية قريباً لزيادة فاعلية العمل

وعلى التوازي لذلك سألت «الوطن» عن سبب تأخر صدور جداول التنقلات التي تجريها المديرية العامة للجمارك بشكل شبه دوري مع نهاية النصف الأول من كل عام أوضح مصدر في المديرية العامة أن إنهاء مهمة المدير العام السابق وتكليف مدير عام جديد سبب تأخراً في إصدار جداول التنقلات التي عادة ما تشمل مختلف فئات العاملين في الضابطات الجمركية من ضباط ورؤساء مفارز وخفراء وغيرهم، وأنه من المتوقع أن يتم إصدار جداول تنقلات خلال الفترة المقبلة وأن هذه التنقلات تسهم في زيادة فاعلية العمل الجمركي وتحول دون خلق مناخات عمل تشجع البعض على المخالفات أو التجاوز وأن التنقلات حالة صحية وتسهم في رفع كفاءة العمل الجمركي وزيادة المهارات والخبرات لدى العناصر وقدرتهم على التعامل مع مختلف القضايا الجمركية، وخاصة أن الكثير من المهربين يحدثون أساليبهم في إدخال ونقل البضائع والمواد بطرق غير شرعية ولا بد من تحديث أساليب وآليات العمل الجمركي على التوازي لذلك لضبط ظاهرة التهريب والحد منها ومكافحتها، ويضاف لذلك حالة الحرب على البلد خلال السنوات السابقة التي استغلها العديد من المهربين والتجار وغيرهم لإدخال البضائع بطرق غير مشروعة.

الزراعة تنصح بإعطاء الحيوانات فيتامين A-O-E لمواجهة آثار الجفاف

مدير الزراعة: سيخفض إنتاجية القطعان وسيؤدي إلى ارتفاع نسبة النفوق

السويداء -عبير صيموعة

توقعت مديرية زراعة السويداء تأثر الثروة الحيوانية في السويداء من قطعان الأغنام والماعز وقطعان الأبقار بظروف الجفاف التي مرت بها المحافظة هذا العام نظرا لاعتمادها في تغذيتها بشكل أساسي على المراعي بأشكالها المتعددة، وبين مدير زراعة السويداء أيهم حامد أن الجفاف أثر في انخفاض مناعة القطعان وإصابتها بالعديد من الأمراض الوبائية وغير الوبائية إضافة إلى انخفاض إنتاجية القطعان بشكل كبير تأثر العملية التناسلية من الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث موت مبكر للأجنة وفي بعض الأحيان تصل لحد امتصاص الأجنة وتكرار حالات الإجهاض المتكرر والمواليد العمياء فضلاً عن ولادة مواليد ضعيفة مصابة بحالات عصبية أو ضمور عضلي أو ضعف نمو الصوف وقد يحدث النفوق المبكر جراء نقص الفيتامينات والأملاح المعدنية في العليقة بسبب قلة النباتات الخضراء التي تتغذى عليها الأغنام مع العلم أن هذه الفيتامينات والأملاح المعدنية ضرورية لنمو وصحة وإنتاجية القطعان.

وأوضح حامد أن قلة المراعي والجفاف ستؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر مبيع رؤوس الأغنام الذي قد يصل إلى ٦٠ بالمئة من السعر الحقيقي نتيجة لاضطرار بعض المربين إلى بيع الحيوانات غير المنتجة وذات المردود الاقتصادي القليل للحفاظ على بقية القطيع.

أما ما يتعلق بقطعان الأبقار فسينعكس تأثير الجفاف عليها بارتفاع سعر الأعلاف المائلة (التبن) بسبب انخفاض إنتاجية المحاصيل الحقلية الناتج عن الجفاف إضافة إلى أن انخفاض كمية الأعلاف الخضراء في العليقة سيؤدي إلى زيادة كمية الأعلاف المركزة وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج كما أن نقص الفيتامينات والأملاح المعدنية في العليقة قد يسبب انخفاض المناعة وقلة الخصوبة. وولادة مواليد ضعيفة أو عمياء.

وأوضح حامد أنه جراء الواقع الراهن فإن مديرية الزراعة قدمت لمربي الثروة الحيوانية مجموعة من النصائح التي تساهم في التخفيف من حدة الجفاف وقلة المراعي أولاها دعم الحيوانات بمجموعة من الفيتامينات والأملاح المعدنية والأحماض الأمينية التي تضاف إلى العليقة كمتممات علفية وضرورة معالجة التبن باليوريا لتحسين قيمته العلفية إضافة إلى إعطاء الحيوانات فيتامين D - E - A على الأقل كل ١٥ يوماً والعمل على زراعة الأعلاف الخضراء (البرسيم، الفصة) إذا توفر مصدر الري مع استخدام نماذج جديدة من العليقة مثل زراعة الصبار الأملس كونه مقاوماً للجفاف واستخدام مخلفات معمل التقطير (العرامش) وفرم بقايا تقليم الأشجار مثل (الزيتون) واستخدامها في تركيب العليقة مع إعطاء الحيوانات مضادات الطفيليات الداخلية والخارجية.

كما حذر حامد من استخدام بقايا مشاريع الخضر كأعلاف لعدة أسباب منها حساسية الحيوان لبعض أنواع النباتات في حال تغذيته عليها بكثرة مثل الزهرة والمفوف إضافة إلى الاستخدام المتكرر للمبيدات في مكافحة الآفات في مشاريع الخضر فضلاً عن استخدام سموم مكافحة القوارض بشكل كبير.

خوفاً من عقوبة.. زيادة السعر عن نشرة التموين

السكر شبه مفقود بحماة.. وتجار: لن نتعامل به بعد اليوم

مدير التموين: مصادرة ٧ أطنان ومخالفة تجار وباعة احتكروه وباعوه بسعر زائد

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّن مواطنون لـ«الوطن»، أن السكر شبه مفقود بأسواق حماة، وإن وجد فسعره غال. وأوضح بعضهم أنهم قصدوا مؤخراً ، عدة محال طلباً لكيلو سكر، ولكنهم لم يعثروا عليه، وإن عثروا عليه ببعض المحال بالأحياء البعيدة عن الأسواق، فسعره بين ٢٥٠٠ – ٢٧٠٠ ليرة.

وبيَّن عدد من باعة المفرق لـ«الوطن» أن السكر شبه مفقود، فهو غير متوافر لدى التجار، لارتفاع ثمنه بين ساعة وأخرى بحسب تحرك سعر صرف الدولار بالسوق السوداء.

وأوضح بعضهم أن الطلب شديد على السكر في هذه الأيام، وكثيراً ما يخجلون من زبائنهم الدائمين لعدم توافره، واعتذارهم عن عدم التعامل به، نظراً للعقوبة الكبيرة إذا ما باعوه بسعر أعلى عمَّا حددته وزارة التجارة الداخلية غير المواكب لسعر السوق.

فالوزارة حددت الفلت بـ٢١٥٠ ليرة للمستهلك والمعبأ بـ٢٣٥٠، على حين عند التاجر الحر بـ٢٢٥٠ ليرة والمعبأ بـ٢٥٠٠ ليرة!.

وقد بيَّن تجار أنهم لن يتعاملوا بالسكر بعد اليوم، وتركوا مهمة توفيره للسورية للتجارة، وأوضح بعضهم أن البيع بسعر وزارة التجارة الداخلية فيه خسارة كبرى لأي تاجر يتعامل بهذه المادة، وإذا باعها وفق السعر الرائج بالسوق، فيتعرض للسجن لمدة سنة ولغرامة قدرها ٥ ملايين ليرة.

وقال بعضهم: الحل بأن تفرق السورية للتجارة صلاتها بالسكر الحر، بالتوازي مع سكر البطاقة الالكترونية، أو أن تواكب نشرة وزارة التجارة الداخلية السعر العالمي، وتحرك الدولار بالسوق المحلية، فتمويل الاستيراد من المصرف المركزي لايكفي، وشركات الصرافة تأخذ عمولة لا تحسبها الوزارة بتكاليف الاستيراد.

من جانبه بيَّن رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية أحمد الحوراني لـ«الوطن»، أن سعر كيلو السكر المعبأ محدد بنشرة وزارة التجارة الداخلية الأخيرة، بـ٢٣٥٠ ليرة، وكل سعر غير ذلك هو مخالفة تستوجب المساءلة.

وبيَّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود لـ«الوطن»، ضبوط بحق المخالفين من تجار جملة كانوا يحتكرون السكر ويصدرون فواتير وهمية، وكذلك بحق باعة يبيعونه بسعر زائد، وأوضح أن الدوريات ضبطت ٧ أطنان من السكر لدى التاجر «ط. د» ونظمت بحقه ضبطاً بمخالفة إصدار فواتير بأسعار وهمية بقصد تضليل جهاز الرقابة، والبيع بسعر زائد، وقد سلمت الكمية المصادرة للسورية للتجارة أصولاً.

وأضاف: كما نظمت الدوريات ضبطاً بحق تاجر الجملة « ب. أ»، لمخالفته بعدم إصدار فواتير للسكر، وضبوطاً أخرى بحق كل من المخالفين «ع. السبع، وس. سعيفان، هـ. سنكري، وم. ديوب، وج. شامين» لبيعهم السكر بسعر زائد، وتداول فواتير غير نظامية.

ولفت زيود إلى أن الإجراءات القانونية اتخذت بحق هؤلاء المخالفين، وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام ٢٠٢١.

وأشار زيود إلى أن المديرية تتابع حركة البيع والشراء بأسواق حماة، وتخالف كل تاجر أو بائع يستغل المواطن ويغش أو يبيع أي مادة بسعر زائد.

وقال: خلال الشهر الماضي نظمت حماية المستهلك نحو ٤٤٧ ضبطاً، منها ١٠٣ لعدم الإعلان عن الأسعار، و١٠٣ لعدم تداول الفواتير، و٥ لحيازة مواد مجهولة المصدر، و١٠ لحيازة مواد منتهية الصلاحية ، و٧ للامتناع عن البيع، و١٦ للبيع بسعر زائد، و٢٩ لتقاضي بدل خدمات زائد، و١٥ للغش باللحوم الحمراء والبيضاء، و١٧ لمخالفة بيانات ومواصفات، و١٠ للغش والتدليس، و٢٤ للمتاجرة بالمحروقات والخبز.

كما تم إغلاق ٨٩ محلاً ومنشأة ارتكب أصحابها مخالفات جسيمة، وإحالة ٥ مخالفين للقضاء. كما تم سحب ١٣٩ عينة من المواد الغذائية من الأسواق، وتبين مخالفة ١٤ منها للمواصفات، و٢٤ منها قيد التحليل.